الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر اجتماع لجنة المالية والميزانية

عـــ47ـدد

تاريخ الاجتماع: الأربعاء 27 مارس 2024

جدول الأعمال: الاستماع إلى ممثلين عن وزارة تكنولوجيات الاتصال والرئيس المدير العام للديوان الوطني للبريد التونسي وذلك حول مشروع قانون يتعلق بمكافحة الاقصاء المالي (عدد 23 / 2024).

مواكبة أشغال اللجنة:

- عدد أعضاء اللجنة الحاضرون: 11
- عدد الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 05
- عدد أعضاء اللجنة المعتذرون: 01
- عدد أعضاء اللجنة الغائبون: 03

ساعة افتتاح الجلسة: العاشرة صباحا.

ساعة اختتام الجلسة: الثانية عشر و45 دقيقة.

مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم 27 مارس 2024 للاستماع إلى ممثلين عن وزارة تكنولوجيات الاتصال والرئيس المدير العام للديوان الوطني للبريد حول مشروع القانون المتعلق بمكافحة الإقصاء المالي.

وفي بداية الجلسة، أفاد ممثل الوزارة أن مشروع القانون يعتبر إحدى مخرجات الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي وهو نتاج عمل تشاركي بين كل الوزارات المعنية. حيث عملت وزارة تكنولوجيا الاتصال على تطوير آليات الدفع من خلال وضع برنامج لتطوير منظومة الخدمات المالية عبر شبكة الهاتف الجوال، كما تعرّض إلى الحاجة إلى الاستفادة من الهاتف الجوّال لدعم الادماج الرقمي للفئات غير المشمولة بالمعاملات البنكية في إطار استراتيجية وطنية للادماج المالي بدأ التفكير فيها منذ 2016.

وأوضح أن مشروع القانون يدعم الإدماج الرقمي للفئات الفقيرة والمهمشة غير المشمولة بالمعاملات البنكية والتي تقدر بحوالي 60 % من المجتمع التونسي للتقليص من استعمال النقد في المعاملات المالية، وأفاد أن مشروع القانون يتعرض لتطوير الإمكانيات التكنولوجية لرقمنة الخدمات الإدارية والمالية وإرساء الاقتصاد الرقمي والوطني ككل وهي استرتيجية يعمل عليها البنك المركزي لترشيد التداول نقدا ولدعم النفاذ إلى خدمات الدفع الرقمي. كما أكّد أن الإدماج الرقمي يعتبر الركيزة الأساسية لنجاح الإدماج المالي من خلال تسهيل النفاذ للخدمات الإدارية ودعم الهوية الرقمية.

وأفاد الرئيس المدير العام للبريد التونسي أن هناك لجنة وطنية على مستوى وزارة المالية وبمساعدة البنك المركزي تولت بلورة هذه الاستراتيجة والتي أفضت إلى إعداد مشروع هذا القانون. واعتبر أن هذا المشروع هو نتاج عمل مشترك لعديد الوزارات إيجاد السّبل الكفيلة لتطوير الخدمات البنكية واستقطاب مختلف فئات المجتمع وتم اقتراح فصلين من قبل وزارة تكنولوجيا الاتصال تتعلق بتوسيع المسالك والتشديد على دور مشغلي الشبكات من خلال الدور الذي تلعبه لتطوير الاقتصاد الرقمي وتطوير الحلول الرقمية وكيفية الاستفادة من ذلك.

وأفاد أنه تم وضع استراتيجية وطنية تهم الإدماج الرقمي من خلال تسهيل النفاذ للخدمات الإدارية والعمل على وجود برامج تكوين وحملات تحسيس لتكثيف الاستعمالات وكدعامة لتحديد الهوية الشخصية.

وفي ما يتعلق بإحداث بنك بريدي، بيّن أن هذا المشروع يعتبر من أهم الآليات لتعزيز الإدماج المالي لاستقطاب جل الفئات خاصة في المناطق التي تفتقر إلى الخدمات البنكية وأيضا الفئات الفقيرة والمهمشة وأنه تمّ اقتراح مشروع إحداث بنك بريدي منذ عدة سنوات وهو مقترح قديم جديد نظرا لتواجد مراكز البريد في جل المناطق التونسية وهو يقدّم خدمات مالية بتكلفة أقل من الخدمات البنكية التي تقدم خدمات بنسبة فائدة مشطة، كما أن البريد مواكب للتطورات التكنولوجية مما يجعله قادرا على التحوّل إلى بنك بريدي في وقت وجيز جدّا.

وخلال النقاش، أكّد أعضاء اللجنة على ضرورة إحداث بنك بريدي لدعم الإدماج المالي وتنشيط الاقتصاد لتمكين كل الشرائح الاجتماعية المهمشة من الولوج إلى الخدمة البنكية لدفع عجلة التنمية المحلية ولمكافحة الإقصاء البنكي، واستفسروا عن العراقيل التي حالت دون إحداثه. ودعوا إلى ضرورة تقديم خدمات مالية مغايرة تماما للخدمات المقدمة من قبل البنوك خاصة في ما يتعلق بنسبة الفائدة والعمولات.

ودعى بعض النواب إلى ضرورة إعادة تهيئة وهيكلة بعض مراكز البريد في الجهات الداخلية خاصة نظرا لضعف الخدمات المقدمة، في حين شدّد البعض الآخر من النواب على ضرورة تكوين الفئات الهشة وخاصة منها الأمّيين بما يمكّنهم من القدرة على التعامل مع وسائل الاتصال والدفع الإلكتروني.

وفي ردوده، أفاد السيد الرئيس المدير العام للبريد أن الملف المتعلق بإحداث بنك بريدي تم تقديمه إلى البنك المركزي منذ أواخر سنة 2019 مستوفى كل الشروط المطلوبة خاصة وأن كل التجارب المقارنة أثبتت نجاح هذه التجربة باعتباره يمسّ عديد الفئات الغير قادرة على الولوج إلى الخدمات البنكية خاصة وأن هذا الطلب أصبح ملحا من قبل الحرفاء نظرا لقرب المراكز البريدية من المواطن.

وبيّن أن البنك المركزي طلب في ردّه مراجعة المنوال الاقتصادي لكي يتماشى مع توجهات البنك، وتم إحداث لجنة ثلاثية في الغرض يتكون أعضاؤها من وزارة المالية والبنك المركزي والبريد التونسي لإزالة العوائق التي تحول دون إحداث مشروع البنك البريدي على أن يتم إحداث مؤسسة بنكية بريدية بقانون أساسي من أجل تجاوز العراقيل القانونية وأضاف أنه تم تقديم ملف ثان للسّلط المعنية يتعلق بنفس الطلب ولم يتلق الرّد إلى حد الآن.

وجدّد تأكيده أن ملف البنك البريدي يندرج تماما في مشروع هذا القانون. وأفاد أنه يعوّل على دعم اللجنة من أجل إحداث بنك بريدي خاصة وأن البريد التونسي بصدد تحقيق أرباح بأرقام قياسية وفيه تحديات كبيرة لدعم الاقتصاد الوطني خاصة وأن أكثر من 85 % من نشاط البريد التونسي هو نشاط مالي وبالتالي أصبح ضرورة ملحّة من أجل الاستجابة لطلبات الحرفاء خاصة وأن المواطن لديه ثقة كبيرة في البريد التونسي الذي يقدّم خدمات متنوعة تستجيب لطلبات الحريف. واعتبر أن إحداث بنك بريدي ينضوي تحت قانون المؤسسات المالية وسيتم تقديم خدمات للمواطن بتعريفات تفاضلية.

وبالنسبة للفئات الاجتماعية المشمولة بخدمات الديوان، فقد أوضح أن كل الفئات بمختلف أطيافها يمكنها الولوج لخدمات هذه المؤسسة مهما كانت المهن التي يمارسونها والذين لا يمكن لهم الولوج إلى المؤسسات البنكية.

وفي نهاية الجلسة، أكّد على ضرورة إحداث بنك بريدي باعتباره عاملا أساسيا للحفاظ ولدعم المؤسسات الاقتصادية الصغرى. كما تطرق إلى بعض التجارب المقارنة خاصة منها التجربة المغربية والتي أثبتت نجاعتها خاصة وأن المشروع المقترح سيجعل البنك البريدي يعمل بانسجام وتكامل مع النظام البنكي مقابل عمولة تصرف.

وجدّد تأكيده على استعداد البريد التونسي ماديا ولوجستيا لإنجاح هذا المشروع من أجل دعم الاقتصاد الوطني ومصلحة البلاد ككل.

وبخصوص الدور المجتمعي للبنك البريدي، فقد أفاد أنه هذه المؤسسة ستعمل على دعم التنمية المحلية ومكافحة الإقصاء البنكي من ذلك اعتماد تسعيرات بنسب تفاضلية أقل من البنوك.

هذا وتعرض إلى تطور البنية التحتية لديوان البريد من خلال تمركز مكاتبه في كامل تراب الجمهورية مُجهزة بشبكة الانترنات لاستقطاب آلاف الحرفاء يوميا من مختلف الشرائح العمرية والاجتماعية من أجل معاملات مالية بالأساس مما مكّن البريد من تكوين شبكة حرفاء واسعة ومتنوعة سمحت له بتسجيل ما يزيد عن 2 مليون حساب بريد جاري و4 مليون حساب ادّخار بريدي. وأضاف أن العمل دؤوب ومتواصل من أجل رقمنة الخدمات البريدية وتوسيع الشبكة وتنويع الخدمات.

من جهته، أضاف ممثل وزارة تكنولوجيات الاتصال أن كل الأطراف المعنية بهذا البنك البريدي جاهزة لتجسيمه على أرض الواقع وأن الدراسة التي أعدّها البريد التونسي قيّمة والوزارة مستعدّة لتجسيمها على أرض الواقع وتساند هذا التوجّه خاصة وأن البريد التونسي يقدّم خدمات مالية بنسب فائدة تفاضلية وأقل بكثير من نسب الفائدة التي تثقلها مؤسسات التمويل على المواطن.

وفي الختام، قررت اللجنة طلب الاستماع إلى رئاسة الحكومة في الغرض.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري